

سلسلة العِلَاقَاتِ المَدْنِيَّةِ العسْكَرِيَّةِ

مدخل لقراءة العِلَاقَاتِ المَدْنِيَّةِ العسْكَرِيَّةِ فِي مِصْر

عمرو عزالدين

باحث فِي العِلَاقَاتِ المَدْنِيَّةِ العسْكَرِيَّةِ

٢٠١٥/١٢/٢١



المحتويات

- تمهيد ٢
- محاور الورقة: ٤
- أولاً: الاستقلال في المكان.. مدخل تفسيري ٥
- ثانياً: سبع مقولات تفسيرية من تصريحات العسكريين..... ٦
- المقولة الأولى: "هذا عرقنا وسنقاتل من يقترب منه" ٦
- المقولة الثانية: "لن نترك مشروعاتنا للدولة لتخرب" ٦
- المقولة الثالثة: "فيه برلمان قادم وممكن يطلب استجابات" ٧
- المقولة الرابعة: "لا يصح بعد كل هذه السنين أن يأتي أحد ويسيطر على الجيش" ٧
- المقولة الخامسة: "المؤسسة العسكرية تحتاج تحصيناً لمدة ١٠ أعوام" ٨
- المقولة السادسة: "اسألوا المقاولين" ٩
- المقولة السابعة: "لدينا سابق خبرة ٢٥ عامًا في مجال الصرف الصحي" ٩
- ثالثاً: كيف تكونت وضعية الاستقلال المؤسسي للجيش؟ ١٠
- رابعاً: التبعية للخارج كمقولة تفسيرية للاستقلال في الداخل ١٧



تمهيد

احتل ملف العلاقات المدنية العسكرية مكانًا مركزيًا في الحياة السياسية في العالم العربي والإسلامي منذ الانقلاب العسكري الذي شهده العراق في عام ١٩٣٦ بقيادة الجنرال بكر صدقي، فقد أعقب هذا الانقلاب عددًا من الانقلابات العسكرية الأخرى في العراق وفي شتى أنحاء العالم العربي والإسلامي، سوريا (١٩٤٩)، مصر (١٩٥٢)، إيران (١٩٥٣)، اليمن (١٩٥٥)، السودان (١٩٥٨)، العراق (١٩٣٦ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٣)، تركيا (١٩٦٠ - ١٩٨٠ - ١٩٩٧)، الجزائر (١٩٦١ - ١٩٦٥)، ليبيا (١٩٦٩)، عمان (١٩٧٠)، المغرب (١٩٧١ - ١٩٧٢)، موريتانيا (١٩٨٤) وغيرها من الدول.

بيد أن الملاحظ خلال العشرين عامًا الأخيرة تراجع هذه الظاهرة في العالم العربي، وهو ما أعطى انطباعًا وهميًا بأن زمن الانقلابات قد ولى، خاصة أن البيئة الإقليمية والدولية باتت تجرم الانقلابات العسكرية بشكل أوضح مما سبق، فالاتحاد الأفريقي على سبيل المثال وضع في السنوات الأخيرة قوانين صارمة لردع الانقلابات العسكرية تحظر تعامل الدول الأعضاء مع أي سلطة انقلابية بشكل كامل، وهو ما يفسر موقفه من الانقلاب العسكري الذي وقع في مصر ٣ يوليو ٢٠١٣.

عاد ملف العلاقات المدنية العسكرية على الساحة العربية من جديد بدفع من الثورات العربية، وبات الحديث الأساسي في كل بلدان الربيع العربي منصرفًا حول قضايا مرتبطة بالجيوش والحكم، والمدنيين والعسكريين، ففي مصر تولى الجيش مقاليد السلطة (بطريقة لا تخلو من الالتفاف) عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ودشن فترة انتقالية استمرت لأكثر من عام ونصف (متجاوزًا فترة الـ ٦ أشهر المعلنة في البداية)، اتسمت مواقفه فيما بالمرأوة والمماطلة إلى أن سلّم السلطة للرئيس محمد مرسي (بطريقة لا تخلو من الالتفاف أيضًا)، وصولًا إلى ذروة الانفجار في انقلاب عسكري مفاجئ على الرئيس محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣.

منذ ذلك التاريخ تشهد مصر توابع حالات انشطار متتالية لهذا الانفجار، إلى أن قررت المؤسسة العسكرية الدفع بقائدها رسميًا لمنصب رئيس الجمهورية، في عملية انتخابية شكلية أشبه بمحاولة شرعنة الأمر الواقع منها إلى الانتخابات التنافسية، بما يمثل تدشينًا لبدائية ليست بالجديدة في تاريخ المؤسسة العسكرية.. فصل جديد في العلاقات المدنية العسكرية



ملخصه أن الجيش صار اللاعب الرئيس في المشهد السياسي، بما يجعل أي محاولة لتفسير ما يجري ضعيفة الفائدة، إذا ما أغفلت ثنائية المدني والعسكري.

كيف يقترب من هذا الملف الشائك ونجيب عن أسئلته المتراكمة؟ كيف نفسر سلوك الجنرالات خلال السنوات الماضية ونتوقع سلوكهم مستقبلاً؟ لماذا لم يترك الجيش الحكم للمدنيين في الفترة الانتقالية كما فعل الجيش التونسي مع ثورة الياسمين؟ لماذا أصر على الحكم في بلد انهار فيه ذراع الأمن الداخلي وهو في أمس الحاجة لعودته لثكناته؟ لماذا ماطل في تسليم السلطة لمدة عام ونصف بدلاً من ستة أشهر؟ لماذا أصر على محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية؟ ولماذا يصر على عدم محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية حتى بعد التقاعد؟ لماذا يهدد من يقترب من مشروعات الجيش الاقتصادية ويصف ذلك بمفردات "عرقنا" وسنقاتل من يقترب منه؟ لماذا حاول تمرير "وثيقة السلمي"؟ لماذا حل مجلس الشعب؟ لماذا أصدر الإعلان الدستوري المكمل (المكبل)؟ لماذا أخرج إعلان نتيجة الانتخابات عشرة أيام؟ لماذا قام الجيش بالانقلاب؟ لماذا لم يجر انتخابات مبكرة كما طالب المتظاهرون في ٣٠ يونيو وما قبلها؟ لماذا رفض الاستفتاء على خارطة الطريق التي فرضها بعيدة عن مطلب الجماهير التي زعم أنه تحرك لرغبتها؟ لماذا رفض كل المبادرات التي قدمت (من الداخل والخارج) للخروج من الأزمة سلمياً؟ لماذا ارتكب مجازر أخرى؟ لماذا دفع الجيش بقائده رئيساً؟ أسئلة مهمة تدور كلها حول ملف المدني والعسكري الذي بات مركزياً في تفسير ما يحدث في مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وما سيحدث في السنوات القادمة، تبدو الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها صعبة للغاية، إذا حاولنا الاقتراب منها متفرقة، لكن ربما تكون سهلة إذا حاولنا تتبع سلوك المؤسسة العسكرية منذ الثورة وحتى الآن، والذي يكشف عن نمط متكرر مفاده أن المؤسسة العسكرية ترفض (عملياً) توصيفها كمؤسسة من مؤسسات الدولة، تخضع لرأس السلطة التنفيذية وتحاول دائماً الحفاظ على وضع مستقل بشكل أو بآخر، هذا الوضع أخذ شكل اللوبي أو منطقة نفوذ داخل الدولة (طيلة عهد مبارك)، وتطور إلى وضع الدولة فوق الدولة أو مؤسسة تحكم دولة بعد الانقلاب.

^١ وثيقة اقترحتها القوى العلمانية في الفترة الانتقالية الأولى للعمل بها كنصوص فوق دستورية ملزمة لأعضاء اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور لا يجوز لهم مخالفتها، كما تضمنت مواد تمنح الجيش استقلالية عن مؤسسات الدولة، أخذت هذه الوثيقة مسمى "وثيقة السلمي" نسبة إلى علي السلمي، نائب رئيس الوزراء في حكومة عصام شرف، صاحب الطرح، وهو ما قوبل برفض القوى الإسلامية.

*علي السلمي (مواليد ١٢ مارس ١٩٣٦ بمحافظة الإسكندرية) أكاديمي مصري متخصص في مجال إدارة الأعمال، حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة جامعة الإسكندرية عام ١٩٥٦، ثم ماجستير في إدارة الأعمال عام ١٩٦٤، ثم دكتوراه من جامعة أنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧. شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة عصام شرف، كما شغل منصبين وزارين في أواخر السبعينيات: وزير الدولة للتنمية الإدارية من ١٩٧٧-١٩٧٨، ووزير الدولة للرقابة والمتابعة من ١٩٧٨-١٩٧٩.

تقدم هذه الورقة محاولة لبلورة مدخل تفسيري لظاهرة الاستقلال المؤسسي للمؤسسة العسكرية في مصر من خلال تصريحات العسكريين أنفسهم منذ ثورة ٢٥ يناير والفترة الانتقالية الأولى، وحتى الانقلاب العسكري في ٣ يوليو ٢٠١٣ وما تلاه، نحو إعادة قراءة لملف العلاقات المدنية العسكرية بطريقة منهجية منظمة قائمة على تتبع تاريخ الظاهرة وتطوراتها الحالية ومآلاتها المستقبلية وتأثيراتها على عملية التحول الديمقراطي.

نحاول في هذه الورقة رصد وتحليل ظاهرة الاستقلال المؤسسي للجيش في مصر، كيف تكونت هذه الوضعية الاستقلالية وتاريخ تكوينها، والتطورات التي طرأت عليها منذ معاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩؟ وكذلك نحاول تحليل أثر المعونة العسكرية الأمريكية على تنامي النزعة الاستقلالية للمؤسسة العسكرية في الداخل. كما سنتناول في ورقة لاحقة "رصد وتحليل مظاهر تفاعل العسكريين مع ثورة يناير وإدراكهم لها كتهديد وليس كفرصة، وتنامي النزعة الاستقلالية في مواقفهم وتصريحاتهم، وكذلك محاولاتهم المتكررة في الدفاع عن هذه الوضعية والاستماتة عليها بدءًا من المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ومرورًا بفترة الرئيس مرسي وانتهاءً بالانقلاب العسكري في ٣ يوليو وتطورات الظاهرة بعدها.

محاورة الورقة: 
أولاً: الاستقلال في المكان..مدخل تفسيري

ثانياً: سبع مقولات تفسيرية من تصريحات العسكريين

ثالثاً: كيف تكونت وضعية الاستقلال المؤسسي للجيش؟

رابعاً: التبعية للخارج كمقولة تفسيرية للاستقلال في الداخل

أولاً: الاستقلال في المكان.. مدخل تفسيري

قد لا يختلف اثنان من دارسي العلوم السياسية على توصيف المؤسسة العسكرية باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة التنفيذية التي تخضع لرأس السلطة التنفيذية باختلاف توصيفه وفقاً للنظم السياسية السائدة (رئيس - ملك - أمير - رئيس وزراء)، فهي مؤسسة يمتلكها الشعب وينفق عليها من ضرائبه وتخضع رسمياً لرئيس الجمهورية المنتخب الذي يخول إليه تعيين قادتها وعزلهم، وتراقب من الرئيس والبرلمان والأجهزة الرقابية الأخرى، تتحدد وظيفتها في حماية الحدود والتسليح والأمن الخارجي، كما لا يُختلف حول تجريم ممارسة النشاط السياسي للعسكريين، وعلى هذا جرى وصف تدخلهم في الشأن السياسي والسيطرة على الحكم بالانقلاب العسكري (military coup) أو انقلاب دولة بالفرنسية coup d'etat، بما يعني أن جزءاً من الدولة انقلب عليها، واستولى على الحكم، ومن ثم تظل الدولة كلها في حالة منقلبة أو مقلوبة إلى حين عودة المؤسسة العسكرية لثكناتها مرة أخرى.

غير أن تتبع سلوك المؤسسة العسكرية المصرية منذ ثورة يناير وحتى الآن، يكشف عن نمط متكرر مفاده أنها ترفض (عملياً) توصيفها كمؤسسة من مؤسسات الدولة، تخضع لرأس السلطة التنفيذية وتحاول دائماً الحفاظ على وضع مستقل بشكل أو بآخر، من خلال التمحور حول ذاتها (مالياً واقتصادياً وتشريعياً وقضائياً)، وعزل نفسها عن باقي مؤسسات الدولة، الأمر الذي خلق لها نوعاً من الحكم أو الاستقلال الذاتي عن باقي مؤسسات الدولة، ولكنه نمط مختلف من الاستقلال الذاتي نسميه بـ"الاستقلال في المكان"، حيث لا يلجأ الفاعل للإعلان عن استقلاله بقطعة من الأرض، كما هو معروف في أشكال الاستقلال الذاتي التقليدية، بل يمارس عليها نفس الصلاحيات من الباطن.

وهذا النوع من الاستقلال استوحاه الباحث من أحد التدريبات العسكرية "الجرى في المكان"، والذي يأتي فيه المجند بأفعال الجري التي تحتاج لمساحات مكانية واسعة في نفس المكان الذي يقف فيه من خلال تحريك أقدامه بطريقة معينة، فيكون بذلك قد مارس الجري دون أن يجري، وهذا ما تشهده الحالة المصرية تقريباً، إذ تسعى المؤسسة العسكرية لوضع مثل هذا، يأخذ هذا الوضع شكل اللوبي أو منطقة نفوذ داخل الدولة (فترة مبارك)، وتطور إلى وضع الدولة فوق الدولة أو مؤسسة تحكم الدولة بعد الانقلاب، وهو ما أطلقنا عليه (الاستقلال بالمكان)، فقد ذهبت المؤسسة إلى أبعد من الحفاظ على وضعيتها الاستقلال السابقة، حيث كانت تطمح إلى عدم التطرق لوضعها (المالي - الاقتصادي - التشريعي - القضائي - الخارجي) من المدنيين، ذهبت أبعد من ذلك بعد الانقلاب لتتوغل في كل مساحات المدنيين وتقوم بتأميمها لصالحها، بدءاً من المساحة السياسية والاقتصادية والأمنية والتشريعية والقضائية،



وهو ما يعني التحول من حالة الاستقلال في المكان إلى حالة أخرى نسميها حالة "الاستقلال بالمكان".

ثانياً: سبع مقولات تفسيرية من تصريحات العسكريين

ركزت الدراسة على رصد ومتابعة تصريحات العسكريين بعد الثورة في مواقف متعددة، وبالأخص ما يتعلق منها برؤيتهم لأنفسهم وللمدنيين ووضع المؤسسة العسكرية عموماً.. وتكشف هذه التصريحات عن كمون نزعة الاستقلال في تصورات العسكريين وتصريحاتهم، ولذا فقد بلورنا مجموعة من المقولات التفسيرية التي تؤيد هذه النزعة الاستقلالية، من خلال عبارات وردت على ألسنتهم في مناسبات مختلفة، كالتالي^٢:

المقولة الأولى: "هذا عرقنا وسنقاتل من يقرب منه"

عبارة وردت على لسان مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، اللواء محمود نصر، للرد على المطالبين بإخضاع مشروعات الجيش للرقابة المدنية. جاء ذلك ضمن أعمال ندوة عقدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٧ مارس ٢٠١٢، بعنوان "رؤية للإصلاح الاقتصادي"^٣، وهي عبارة يمكن استخدامها كمقولة تفسيرية لفهم وجهة نظر العسكريين في وضع المؤسسة العسكرية عموماً ووضعها الاقتصادي والمالي على وجه الخصوص، وهل هي مؤسسة ضمن مؤسسات الدولة؟ أم مؤسسة مستقلة عنها؟

المقولة الثانية: "لن نترك مشروعاتنا للدولة لتخرب"

مقولة وردت على لسان نفس اللواء محمود نصر، في نفس اللقاء، للرد على المطالبين بضم مشروعات الجيش الاقتصادية للدولة^٤. وهي عبارة في منتهى الأهمية، للدلالة على رؤية الجنرالات لمفهوم الدولة نفسه وموضعهم فيها، فالرجل يتحدث وكأن المؤسسة العسكرية كيان، والدولة كيان آخر، وليس باعتبارها جزءاً من الدولة، فيقول: "لن أترك مشاريعي التي

^٢ تدخلت الدراسة في إعادة صياغة ما ورد على لسان العسكريين من تصريحات ومقولات في مناسبات مختلفة لتتلاءم مع أسلوب الكتابة العلمية الذي يعتمد الفصحى ولا يعتمد العامية، ولذا تنوه الدراسة بتلك النقطة.

^٣ العسكري: مشروعاتنا (عرق) وزارة الدفاع.. ولن نسمح للدولة بالتدخل فيها، منشور على موقع "الشروق" على الرابط التالي، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=27032012&id=0de8ea0c-136a-4270-9a7c-79b576b91b51>

^٤ العسكري: مشروعاتنا (عرق) وزارة الدفاع.. ولن نسمح للدولة بالتدخل فيها، منشور على موقع "الشروق" على الرابط التالي، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=27032012&id=0de8ea0c-136a-4270-9a7c-79b576b91b51>



هي عرقي للدولة حتى تخرب"، وهذا التصريح على ما فيه من اعتراف ضمني بتفشي الفساد والإهمال في كل مؤسسات الدولة، حتى صار ذكر مفردة الدولة مرادفًا للإهمال والخراب، إلا أن الأهم هو ما ينطوي عليه التصريح من عدم قدرة على التمييز بين الدولة والحكومة، وسواء قصد الرجل هذه الدلالة أو لم يقصد، فإنه يشير إلى نفسه ومؤسسته بأنها خارج هذه المنظومة ككل، أيًا كانت تسميتها (دولة أو حكومة).

المقولة الثالثة: "فيه برلمان قادم وممكن يطلب استجابات"

عبارة وردت على لسان السيسي، خلال اجتماعه بقيادة وضباط الجيش من الصفيين: الأول والثاني، جاءت هذه العبارة في سياق عرض رؤية السيسي للثورة والمستقبل ومخاطر الوضع الجديد على الجيش: "فيه برلمان قادم وممكن يقدم طلبات استجابات، ماذا سنفعل؟ لا بد أن نكون مستعدين لمواجهة هذه المتغيرات بحيث لا تؤثر علينا سلباً".^٥ وهذه العبارة تشير إلى رؤية العسكريين للثورة كتهديد، وللديمقراطية كتحدٍ، كما تشير إلى رؤيتهم لأنفسهم ككيان لا يجب أن يخضع لأي نوع من الرقابة بما فيها الرقابة البرلمانية الديمقراطية.

المقولة الرابعة: "لا يصح بعد كل هذه السنين أن يأتي أحد ويسيطر على الجيش"

عبارة وردت في حوار السيسي مع ياسر رزق رئيس تحرير جريدة "المصري اليوم" وقتها في ١ نوفمبر ٢٠١٣، يتهم فيها بجرأة على الرئيس مرسى في اتخاذ قرار إقالة القيادات العسكرية السابقة، قائلاً: "لا يصح بعد كل هذه السنين الطويلة، وفي ظل حالة السيولة التي تعيشها الدولة المصرية بعد الثورة أن يأتي أحد ويسيطر على المؤسسة.. فيه احتمال يهددها بدون قصد حتى.. أتصور أن عدم تقديرهم لرد فعل المؤسسة وحجمها هو الذي دفعهم لاتخاذ هذا القرار الخاص بالمجلس الأعلى الفائق.. لو كانوا مدركين لوزن وقدرة المؤسسة لما اتخذوا هذا القرار.. غير مرسى على سبيل المثال (يقصد مبارك) كان يستغرق سنة في التفكير لاتخاذ قرار صلاة العيد مع الجيش من عدمه".^٦ وتصلح هذه المقولات كمدخل لفهم رؤية العسكريين للحاكم المدني أو المدنيين عمومًا، ولأنفسهم كمؤسسة مستقلة ترفض الانصياع لأي سلطة مدنية.

^٥ راجع الفيديو كاملاً لحدث السيسي عن البرلمان والاستجابات.. منشور على الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=Wb9MVTR02YE>

^٦ راجع تصريحات السيسي في حوار "المصري اليوم" المسرب بالصوت على الرابط التالي بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٣. <https://www.youtube.com/watch?v=UwU7UPkzCTY>

المقولة الخامسة: "المؤسسة العسكرية تحتاج تحصيناً لمدة ١٠ أعوام"

عبارة وردت على لسان السيسي في نفس الحوار السابق، يطالب فيها بتحصين وضع المؤسسة العسكرية في الدستور الذي تم تعديله من قبل لجنة معينة من قبله: "المؤسسة العسكرية تحتاج تحصيناً في الدستور لدورها خلال الفترة الماضية، وعلى الجميع أن يدرك أن هذا الدور سيظل له امتداد خلال ٥ إلى ١٠ سنوات على الأقل، أيًا كان الذي سيصل إلى الحكم، مدني، ليبرالي، ديني"^٧. وتلخص هذه التصريحات ما يسعى إليه العسكريون منذ الثورة وحتى الآن، من محاولات تأمين وضعية الجيش كمؤسسة مستقلة فوق الدولة، كما تشير التصريحات إلى حالة من حالات التوجس والخشية والحذر العام من المدنيين عمومًا، لدرجة تجعل العسكريين يطلبون تحصين وضعهم لسنوات، تحسبًا لأي احتمال ينفذ منه مدني إلى رأس السلطة التنفيذية، وهو ما تم في الدستور فعلاً، حيث تم النص على أن وزير الدفاع يعين بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بما يعني أن وزير الدفاع المعين صار فوق رأس السلطة التنفيذية المنتخب، وهو وضع دستوري شاذ لا يوجد في أي بلد في العالم، حتى البلاد الأفريقية التي تكثرت فيها الانقلابات العسكرية. وربما يشير هذا الأمر أيضًا إلى حالة من حالات الإحساس بخطورة ما تم في ٣ يوليو وما بعدها، بما يعني أن حالة الصراع مع المدنيين ستستمر لسنوات وفق تصوراتهم.

الأغرب من ذلك أيضًا، ما طلبه الجنرال من رئيس تحرير "المصري اليوم" في نفس الحوار، حيث طالبه بالتنسيق مع المثقفين، لقيادة حملة لتحسين منصبه كوزير للدفاع في حال ما إذا ترشح للرئاسة ولم ينجح، بحيث يعود للمنصب دون أدنى مشكلة، "المفروض تقود حملة مع المثقفين (أي بالتنسيق معهم)، لوضع فقرة في الدستور تحسن الفريق السيسي كوزير للدفاع، وتسمح له باستئناف دوره حتى لو لم يدخل الرئاسة"^٨، وهو أمر بالغ الدلالة فيما يتعلق برؤية الرجل لمنصب وزير الدفاع كموقع محصن فعليًا ينطوي الابتعاد عنه على مخاطرة كبيرة يجب حسابها ذهابًا وإيابًا، كما ينطوي هذا التصريح على دلالة مهمة تتعلق بقلق الجنرال من الشعب، لدرجة تجعله يفكر وي طرح فكرة التلاعب بكل الأعراف والتقاليد الإجرائية المستقرة في أي عملية انتخابية، في وقت يروج فيه لنفسه أنه "حامي ثورة ٣٠ يونيو"، التي بلغ عدد المشاركين فيها - كما يدعي - ثلاثين مليونًا من البشر.

^٧ المصدر السابق

^٨ المصدر السابق.

المقولة السادسة: "اسألوا المقاولين"

عبارة ساقها السيسي في خطاب افتتاحه لمشروع قناة السويس الجديدة، للاستشهاد على أمانته ونزاهته، وحرصه الشديد على الحفاظ على المال العام وإعطاء كل ذي حق حقه^٩. وهذه العبارة على غرابتها (فقاتلها وزير دفاع سابق كان يشغل مديرًا للمخابرات الحربية قبل منصبه)، إلا أن خروجها بشكل تلقائي يشير إلى شيء متكرر الحدوث (العمل مع المقاولين)، بشكل جعلها من أقرب الأشياء التصاقًا بالذاكرة، بحيث تقوم الذاكرة باستدعائها تلقائيًا في أوقات الحاجة إلى ذلك. من هذا المنطلق فإن هذه العبارة فيها من الدلالة ما هو أخطر مما قيلت في سياقه، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها كمقولة تفسيرية، لفهم كيفية تغير وظائف الجيش، وكيفية تكون وضعية الاستقلال المؤسسي خلال الثلاثين عامًا الماضية، من خلال عمل المؤسسة في مجالات بعيدة كل البعد عن مجالها، مثل (الإسكان والطرق والكباري والصناعات الغذائية والكمالية وأخيرًا الطب).

المقولة السابعة: "لدينا سابق خبرة ٢٥ عامًا في مجال الصرف الصحي"

عبارة وردت على لسان اللواء ابراهيم يونس إسماعيل، وزير الإنتاج الحربي في حكومة محلب، أثناء التوقيع على بروتوكول مشترك مع وزارة الإسكان، لتنفيذ الأعمال الكهروميكانيكية لـ ٦٥ محطة صرف صحي. استشهد الوزير بهذه العبارة للتدليل على جدارة الوزارة في القيام بهذا العمل (محطات الصرف الصحي)^{١٠}. وهذه العبارة تصب في نفس اتجاه مقولة السيسي السابقة، ويمكن استخدامها أيضًا كمقولة تفسيرية، لفهم تغير وظائف الجيش خلال الثلاثين عامًا الماضية، حتى صار محترفًا في الأعمال المدنية والمشروعات الاقتصادية.

^٩ راجع تصريحات السيسي في افتتاح مشروع قناة السويس بالفيديو منشورة في ٥ أغسطس ٢٠١٤. <https://www.youtube.com/watch?v=UAjhdKwRMYQ>

^{١٠} "الإسكان" تتفق مع الإنتاج الحربي لتنفيذ الأعمال الكهروميكانيكية لـ ٦٥ محطة صرف لإنهاء معاناة ٦٧٠ قرية، منشور في ١٠ أغسطس ٢٠١٤ على الرابط التالي: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/54/523636/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/-/D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83.aspx>

ثالثاً: كيف تكونت وضعية الاستقلال المؤسسي للجيش؟

تعود جذور العلاقات المدنية العسكرية المصرية الحديثة إلى الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد في ١٩٥٢، والذي أطلق عليه الضباط "ثورة"، مثلما أطلقوا على "انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣" مع فروق كثيرة لا يسع المقام لذكرها^{١١}. وقد كان السؤال الرئيس على الساحة السياسية المصرية هو: مَنْ يجب أن يتولى حكم مصر؟ صفار الضباط الذين قادوا الانقلاب أم البرلمان؟ بعبارة أخرى: المسلحون أم المنتخبون؟ ظهر انقسام بين القوات المسلحة حول هذا السؤال، إذ شكلت الانقسامات التي نشأت داخل كتائب المدفعية وكتائب المدرعات ضغطاً قوياً من أجل العودة سريعاً إلى الثكنات واستعادة الجمهورية البرلمانية الدستورية. ومن أبرز مؤيدي هذا الموقف أبطال حرب ١٩٤٨، مثل العقيد يوسف صديق والعقيد أحمد شوقي والمقدم رشاد مهنا. أما الضباط الآخرون، الذين كانوا يمثلون الأغلبية في مجلس قيادة الثورة، فأرادوا جمهورية مصرية تسيطر عليها القوات المسلحة. وبحلول نهاية عام ١٩٥٤، كانوا قد نجحوا في فرض وجهة نظرهم وإقامة الحكم العسكري.

أما المعارضون الذين فضلوا أن تكون مصر أكثر ديمقراطية، فسجنوا أو أعدموا أو تم نفيهم أو تهمة شيمهم. وهو ما أضفى على ملف العلاقات المدنية العسكرية بعداً صراعياً استمر فيما بعد، بحيث يمكن القول إن التوترات بين الرئاسة (التي شغلها بشكل دائم ضباط من الجيش)، وبين القيادة العليا للقوات المسلحة، لم تختف يوماً بشكل تام (ما يعني أن ما حدث في ٣ يوليو ٢٠١٣ لم يكن جديداً أيضاً)، إذ شارك الرؤساء المتلاحقون في صراعات على السلطة مع قادتهم العسكريين، فيما عرف بصراع الرئيس والمشير.

اتسمت العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر بالتنافس، كذلك الأمر بين الرئيس أنور السادات واللواء محمد فوزي وجنرالات آخرين، بينما اتسمت بالهدوء

^{١١} وصف محمد نجيب ما حدث في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالانقلاب العسكري، قائلاً "إن تحركنا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والاستيلاء على مبنى القيادة كان في عرفنا جميعاً انقلاباً.. وكان لفظ انقلاب هو اللفظ المستخدم فيما بيننا.. ولم يكن اللفظ ليفزعنا لأنه كان يُعبر عن أمر واقع.. وكان لفظ "الانقلاب" هو اللفظ المستخدم في المفاوضات والاتصالات الأولى بيني وبين رجال الحكومة ورئيسها للعودة إلى الثكنات.. ثم عندما أردنا أن نخاطب الشعب وأن نكسبه لمصروفنا، أو على الأقل نجعله لا يقف ضدنا، استخدمنا لفظ "الحركة" وهو لفظ مُهذب وناغم لكلمة "انقلاب"، وهو في نفس الوقت لفظ مائع ومطاط ليس له مثل ولا معنى واضح في قواميس السياسة.. وعندما أحسنا أن الجماهير تؤيدنا وتشجعنا وتهتف بحياتنا، أضفنا لكلمة الحركة صفة المباركة، وبدأنا في البيانات والخطب والتصريحات الصحفية نقول: "حركة الجيش المباركة".. وبدأت الجماهير تخرج إلى الشوارع لتعبر عن فرحتها بالحركة وبدأت برقيات التهنة تصل إلينا وإلى الصحف والإذاعة، فأحس البعض أن عُصبر الجماهير الذي ينقص الانقلاب ليصبح "ثورة" قد توافر الآن، فبدأنا أحياناً في استخدام تعبير "الثورة" إلى جانب تعبير "الانقلاب" و"الحركة". على أنني اعتبر ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انقلاباً.. وظل على هذا النحو حتى قامت في مصر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتحوّل الانقلاب إلى ثورة. كنت أول من أطلق عبارة "الضباط الأحرار" على التنظيم الذي أسسه جمال عبد الناصر، وأنا أعتذر عن هذه التسمية، لأنها لم تكن على مسمى، فهؤلاء لم يكونوا أحراراً بل أشراراً، وكان أغلبهم، كما اكتشفت فيما بعد من المنحرفين أخلاقياً واجتماعياً. ولأنهم كانوا في حاجة إلى قائد كبير، ليس في الرتبة فقط، ولكن في الأخلاق أيضاً، حتى يتواروا وراءه ويتحركوا من خلاله، وكنت أنا هذا الرجل للأسف الشديد". راجع مذكرات محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٤٥.

بين الرئيس مبارك والمشير محمد حسين طنطاوي. في أول حالتين، ظهرت الرئاسة باعتبارها المؤسسة الأقوى إذ قتل المشير عامر، وحكم على اللواء فوزي بالسجن إلى جانب جنرالات آخرين. أما الحالة الثالثة (حالة مبارك) فلا تزال بحاجة إلى دراسة وتحليل، خاصة أنها تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، فالجنرال العسكري الذي تسلم السلطة فجأة، عقب اغتيال سلفه أنور السادات عام ١٩٨١، لم يخرج في هذا عن نسق انتقال السلطة في مصر منذ ١٩٥٢ من عسكري إلى آخر. غير أن أهم ما يميز فترة مبارك هو تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مقارنة بالفترات السابقة، فقد نجح مبارك في تحييد الجيش بأشكال مختلفة، بدأت بإزاحة المشير أبو غزالة الذي كان يتمتع بشعبية داخل الجيش وخارجه، وهي خطوة شبيهة بما فعله السادات فور توليه، فيما عرف بحركة تصفية مراكز القوى في أجهزة الدولة.

استبدل مبارك، أبو غزالة، صاحب الشخصية القوية بشخصية أخرى ضعيفة، لم تكن معروفة في الجيش بالقدر الكافي (المشير طنطاوي)، واحتفظ به في منصبه لمدة تزيد على عشرين عامًا، وهي أطول فترة لوزير دفاع في تاريخ الجيش المصري الحديث. طوال تلك الفترة - وحتى قيام الثورة - لم يظهر للمؤسسة العسكرية أي موقف سياسي مما يحدث على الساحة، بما فيها مسألة إعداد مبارك لتوريث الحكم لنجله جمال مبارك، كما لم يظهر للمؤسسة العسكرية أي موقف من المعونة العسكرية الأمريكية، وهو ما يطرح تساؤلات عديدة بخصوص وضع الجيش في فترة مبارك: ماذا كان يعمل الجيش؟ فحرب أكتوبر انتهت وقيل عنها إنها آخر الحروب وفق مقولة السادات الشهيرة، وتم عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل دخلت المنطقة كلها على إثرها في عملية تسوية سلمية طويلة الأمد، والجيش لا يعمل في مجال المنتجات الدفاعية ويعتمد على استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة، وليس هناك أي احتمال لقيام حرب جديدة أو لدخول مصر في صراع عسكري، فما وظيفة جيش قوامه يقرب من ٤٠٠ ألف جندي في أقل التقديرات؟^{١٢}

هنا بداية قصة الاستقلال المؤسسي للجيش، فقد استطاع الرئيس مبارك تثبيت مكانته على الساحة السياسية، من خلال السماح للقوات المسلحة بتوسيع نطاق وظائفها، لتشمل أنشطة غير عسكرية تتضمن نشاطات اقتصادية مربحة، ما سمح للقوات المسلحة بتطوير نفسها لتصبح طرفًا فاعلاً ومهمًا على الصعيد الاقتصادي. أعطيت القوات المسلحة تحت حكم مبارك إمكانية وصول أكبر إلى فرص أعمال الشركات، كما ركزت على الأعمال الاقتصادية أكثر من مسائل الأمن القومي، مع بداية التسعينيات توسعت أدوار الجيش

^{١٢} تذهب كثير من التقديرات إلى أن قوام الجيش المصري يقدر بـ ٤٠٠ ألف جندي، راجع موقع جلوبال فاير بور المتخصص في الشؤون العسكرية في العالم <http://www.globalfirepower.com/available-military-manpower.asp>



الاقتصادية، عن طريق جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ومصانع الجيش الأخرى^{١٣}. توسع استثماره في كل شيء في البلاد تقريباً بدءاً بالزراعة واستصلاح الأراضي، ومروراً بصناعة الأسمنت والكيماويات، وصولاً إلى الدخول في مشروعات البنية التحتية وبناء الطرق والكباري والاستثمار العقاري والصناعات الإلكترونية، وانتهاءً بمصانع اللبن والدجاج ومزارع تربية العجول والأبقار ومزارع الخضروات والفاكهة ومصانع المعلبات والمزارع السمكية، وكذلك المخابز ومصانع المكرونة والمياه المعدنية^{١٤}. ومُنحت مشروعات القوات المسلحة امتيازات واستثناءات فوق سلطات الحكومة القانونية والمحاسبية، حيث إنها معفاة من الضرائب والجمارك ولا تخضع للوائح والقوانين التي يخضع لها الجميع في القطاعين العام والخاص^{١٥}.

ولا يعرف الاقتصاديون حجم الأعمال الحقيقي للشركات التي تديرها المؤسسة العسكرية، فضلاً عن أرباحها التي لا تدرج في الموازنة العامة، علمًا بأن مؤسسات الجيش الاقتصادية الثلاثة الرئيسية تحولت من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني بدرجات متفاوتة، فقد صرح وزير الإنتاج الحربي سيد مشعل سابقاً، بأن وزارة الإنتاج الحربي تنتج منتجات مدنية يصل

^{١٣} ينخرط الجيش في المساحة الاقتصادية وعمليات الصناعة والخدمات المدنية من خلال ثلاثة أجهزة عسكرية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، ووزارة الإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع. يملك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية تسع شركات ويدير قطاع الأمن الغذائي. في حين أن وزارة الإنتاج الحربي تملك ثمانية معامل تصنيع، ويستهدف نصف مجموع منتجاتها السوق المدني. أما الهيئة العربية للتصنيع فتمتلك ١١ مصنعاً وتستهدف ٧٠% من منتجاتها السوق المدني تقريباً. تنتج هذه الأجهزة الثلاثة مجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك الفولاذ والاسمنت والمواد الكيميائية وسيارات الجيب الفخمة وجرار غاز البوتان والأدوات المنزلية وأنايبب الغاز وحاضنات الأطفال الرضع والمياه المعدنية والباستا (المكرونة) وزيت الزيتون وغيرها من المواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، تملك القوات المسلحة عددًا هائلاً من محطات الوقود والفنادق والمطاعم وقاعات الأفراح والمتاجر الكبرى ومساحات وقف السيارات وخدمات التنظيف المنزلي والشركات اللوجيستية. راجع مقالاً تعريفياً مهمًا بمؤسسات الجيش المنخرطة في الاقتصاد، بعنوان "ما هي الشركات التي يمتلكها الجيش في مصر؟ ولماذا يعد الجيش منافسًا" غير نزيه في مجالات الاقتصاد؟ منشور على الرابط التالي <http://www.sasapost.com/economics-of-the-egyptian-army>

^{١٤} إنشاء شركة قناة السويس للاستزراع السمكي والقوات المسلحة تبدأ إنشاء ٦٠ حوضاً الأسبوع المقبل، <http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=c8b77d74-ec56-43df-985e-d50865eb36d0>

^{١٥} أذكر على سبيل المثال وزارتي الدفاع والإنتاج الحربي، فكلتاهما معفيتان من الجمارك. بنص المادة (١) من قانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لعام ١٩٨٦: «يعفى من الضرائب الجمركية... ١- ما تستورده وزارة الدفاع والشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي لأغراض التسليح من أسلحة وذخائر وتجهيزات ووسائل نقل ومواد وأدوات وآلات ومهمات وأجهزة طبية وأدوية. ٢- ما تستورده الحكومات والمؤسسات الأجنبية، تنفيذاً لعقود تبرمها مع وزارة الدفاع لأغراض التسليح». وبالطبع أي شيء وكل شيء يمكن إدراجه تحت بند الحاجة له في أغراض التسليح. وقد صرح اللواء على صبري، وزير الإنتاج الحربي بأن بعض منتجات الوزارة المدنية من «الصلب والمنتجات الهندسية والإلكترونية معفاة من الجمارك أو تُفرض عليها رسوم زهيدة». أما جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، التابع لوزارة الدفاع، فهو معفى من الضرائب على الدخل، بنص المادة (٤٧) من قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للضريبة: «تُفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية أياً كان غرضها، وتسري الضريبة على... عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع». كما تعفى مشروعات الجيش الأخرى من ضريبة المبيعات، بنص المادة (٢٩) لقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ للضريبة العامة على المبيعات: «تُعفى من الضريبة كل السلع والمعدات والأجهزة والخدمات المعنية في هذا القانون اللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي وكذلك الخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة في تصنيعها». ثم تشرحه المادة رقم ٢٣ من اللائحة التنفيذية لعام ٢٠٠١ مفصلة: «تسري أحكام هذه المادة على جميع قيادات القوات وهيئات وإدارات وأجهزة القوات المسلحة والصناديق التابعة لوزارة الدفاع أو الملحقة بها»، ويتضمن ذلك، حسب نص المادة، «الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي» و«الهيئة العربية للتصنيع».

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/53665>

حجمها إلى أكثر من ٤٠% من إجمالي الوزارة التي تمتلك ٨ مصانع، بينما يصل حجم الإنتاج المدني للهيئة العربية للتصنيع (المنشأة أساسًا للتصنيع الحربي، وتضم ١٢ مصنعًا)، إلى حوالي ٧٠% من إجمالي إنتاجها وفقًا لتصريحات رئيسها الفريق حمدي وهيبة رئيس الهيئة سابقًا^{١٦}. أضيف إلى ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي أنشئ قبل اتفاقية السلام بشهرين، ويتخصص الجهاز الذي يضم ١٥ مشروعًا في الصناعات والمنتجات المدنية، ولكن أرباحه وحجم أعماله يشوبها كثير من الغموض^{١٧}. تضخمت مصالح الجيش بشكل سريع، وأصبح يمتلك إمبراطورية تجارية مؤثرة في اقتصاد البلاد، يتراوح حجمها ما بين ١٥ إلى ٤٠% من اقتصاد البلاد^{١٨}، فقد أصبح يمتلك المئات من الفنادق وصالات الأفراح والمستشفيات ومصانع التعليب والنوادي والمخابز، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العاملين فيما لا يقل عن ٢٦ مصنعًا تصنع السلع الاستهلاكية للمصريين، مثل الثلجات والتلفزيونات والحواسيب، بالإضافة إلى تصنيع عربات القطار الجديدة للسكك الحديدية، وأيضًا سيارات الإطفاء، كما يعمل على توفير محطات حرق النفايات ومياه الصرف الصحي^{١٩}.

علاوة على ذلك، فقد منح مبارك الجيش ملكية معظم أراضي مصر، من خلال مرسوم رئاسي في عام ١٩٩٧، يتيح للجيش حق إدارة كل الأراضي غير الزراعية التي لم تخضع لتطوير، وهي نسبة تبلغ حوالي ٨٧% من مساحة مصر، وعادة ما يضع الجيش على هذه المساحات لافتات مكتوبًا عليها: "ممنوع الاقتراب والتصوير.. منطقة عسكرية"، أو مكتوبًا عليها صراحة: "أرض

^{١٦} راجع حوار "المصري اليوم" مع الفريق حمدي وهيبة في ٢٦ مارس ٢٠١٢ منشور بعنوان: حمدي وهيبة رئيس الهيئة العربية للتصنيع: «المعونة العسكرية» تحولت إلى قيد سياسي على الرابط التالي <http://www.almasyalyoum.com/news/details/168420>

^{١٧} أنشأ الجهاز موقعًا إلكترونيًا بعد الثورة، <http://www.nspo.com.eg> واعتاد رؤساء هذا الجهاز على التهرب من الحديث للصحافة قبل الثورة وبعدها. حتى لي أحد أصدقائنا من المحررين العسكريين أنه وزملاؤه يحاولون لقاء رئيس هذا الجهاز منذ خمس سنوات، لكنه يرفض اللقاءات الصحفية. لكن بعد الثورة نشر الجهاز بعض المعلومات عن أرباحه. راجع تحقيقًا مهمًا في هذا السياق، بعنوان: بالمستندات والأرقام | جهاز الخدمات الوطنية.. «بزنس الجيش المدني» بأيدي «العساكر الغلاة».. منشور على الرابط التالي <http://yanair.net/archives/28031?print=print>

^{١٨} مع التطورات الحاصلة بعد الانقلاب وسيطرة الجيش على مشروعات اقتصادية جديدة، رفعت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية النسبة إلى ٦٠%. راجع التقرير التالي http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/egyptian-military-expands-its-economic-control/2014/03/16/39508b52-a554-11e3-b865-38b254d92063_story.html

وبرى الدكتور محمود عبد الفضيل أن هذه التقديرات غير دقيقة، راجع مقال "فوضى الإحصاءات والتجليلات الاقتصادية" على الرابط التالي <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26122014&id=b4b5610b-1cb9-45bd-9d9d-c32c9a115b32>

^{١٩} تمتلك القوات المسلحة عشرات النوادي على مستوى الجمهورية، يتبع كل نادٍ أربع صالات زفاف على الأقل، وتتراوح تكلفة الزفاف الواحد بين ٢٠ - ٣٠ ألف جنيه حسب القاعات.

ملك للقوات المسلحة"، دون ممارسة أي أنشطة عسكرية عليها، بل تظل خاوية تنتظر دورها لتتحول إلى فنادق، أو مساكن لضباط الجيش، أو تدشن عليها مراكز تجارية تندم بالتurf^{٢٠}.

من خلال هذا المرسوم، صار الجيش متحكماً في قطاع العقارات في مصر، فإذا أراد مستثمر إنشاء مشروع عقاري أو إنشاء منتجعات سياحية على طول البحر الأحمر مثلاً، فعليه استئجار مساحات الأراضي المطلوبة من وزير الدفاع، فالجيش يسيطر فعلياً على كل أراضي مصر الصحراوية، كما تمتد سيطرة الجيش بأشكال مختلفة لبعض مصانع الأسمت وشركات البناء والمقاولات، وكذلك تمتد أذرع المؤسسة العسكرية داخل العديد من الوزارات المتداخلة، مثل الاتصالات أو شركة مصر للطيران، بالإضافة إلى المناصب العليا في مجلس إدارة قناة السويس، (حيث جرى العرف على تعيين جنرال متقاعد في رئاستها)، التي تتخطى أرباحها السنوية ٥ مليارات دولار^{٢١}.

في نفس الوقت، اعتمد مبارك على سياسة "بدل الولاء" لاستمالة كبار الضباط، عبر وعدهم بتعيينهم بعد التقاعد في مناصب قيادية في الوزارات والهيئات الحكومية، ابتداء من المحليات والمحافظين وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال وغيرها من المؤسسات الحكومية، وهو ما أدى إلى تخلي المؤسسة العسكرية عن وظيفتها الأساسية، لتتفرغ للحياة المدنية، لدرجة أصبح معها وجودها أمراً اعتيادياً وطبيعياً، ليس في نظر الآخرين وحسب، بل أيضاً، وهذا الأهم، في

^{٢٠} تنص المادة (١٠) من قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الخاص باستخدامات الأراضي الصحراوية على أنه: «يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يحوز أو يضع اليد أو يتعدى على جزء من الأراضي الخاضعة لهذا القانون... فيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذاً لخطة الدفاع عن الدولة. وتوجب المادة (٢) منه ضرورة «التنسيق» مع وزارة الدفاع في استخدامات الأراضي.

راجع تقرير الجاردان، **From Tahrir Square to Emaar Square: Cairo's private road to a private city**

<http://www.theguardian.com/cities/2014/apr/07/tahrir-square-emaar-square-cairo-private-road-city>

^{٢١} راجع في قصة اقتصاد الجيش وبدايات تكوينه، دراسة مهمة نشرت في عام ٢٠١٠ بعنوان "**Egypt's Generals and Transnational Capital**" منشورة على موقع <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>. وتم ترجمتها للعربية ونشرت على موقع جدلية بعنوان "جنرالات مصر ورأس المال العابر للحدود"

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/5067/%D8%AC%D9%86%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF>

وراجع أيضاً مقالاً مهماً للدكتورة زينب أبو المجد (أستاذة الاقتصاد السياسي بالجامعة الأمريكية) بعنوان "**الجيش والاقتصاد في مصر**" منشور أيضاً على موقع جدلية: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3693/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

وراجع أيضاً تحقيقاً لصحيفة (Die Welt) الألمانية حول اقتصاد الجيش، ترجمه موقع نون بوست، على الرابط التالي <http://www.noonpost.net/content/1766>.



نظر أفرادها أنفسهم^{٢٢}. فلم يعد غريبًا عليهم تغيير وظائفهم، كما لم يعد غريبًا عليهم عدم إنتاجهم السلاح، ولم يعد غريبًا علينا أن نسمع عن تعيين جنرالات الجيش في كل الهيئات الحكومية، وصولاً إلى بورصة الأوراق المالية، (رأسها أحد الجنرالات لفترة بعد الثورة)، بل وحتى شؤون المياه والصرف الصحي^{٢٣}، بل امتد توغلهم في المؤسسات المدنية إلى هيئات النقل والمواصلات وأندية كرة قدم^{٢٤}، فهم يديرون شركات الأتوبيس والنقل البري والبحري ومصحة التليفونات لقناة السويس ووزارة الاتصالات، بالإضافة لهيئة قناة السويس وشركات البترول، وقد نشرت الدكتورة زينب أبوالمجد (أستاذة التاريخ الاقتصادي بالجامعة الأمريكية

^{٢٢} راجع في تفاصيل وأساليب استمالة مبارك للجيش وصولاً إلى تضخم وضع الجيش، دراسة يزيد صايع "جمهورية فوق الضباط"، إصدارات معهد كارنيغي، ٢٠١٢.

^{٢٣} على سبيل المثال يرأس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي "اللواء نصر عرفات"، بالإضافة إلى مجموعة من الجنرالات المتقاعدين لرئاسة أفرعها في المحافظات، أمثال اللواء عمرو الوحش، رئيس مجلس إدارة الشركة بالجيزة، واللواء أركان حرب محمود زكي أسعد، رئيس مجلس إدارتها بالأقصر، واللواء حمدي عابدين في المنصب المائل بالشرقية، واللواء محمد بدري في المنصب نفسه في أسيوط.

أعدت جريدة الوطن المصرية ملفاً تفصيلياً، عن خريطة تحكم العسكريين في مفاصل الدولة إدارياً بطريقة التعيين في المناصب الحكومية المدنية. نشر الملف في أول عدد الجريدة في ١ مايو ٢٠١٢ تحت عنوان "ملف خاص: مصر تحت حكم العسكر"، على مساحة أربع صفحات كاملة، ثم نشر على الموقع الإلكتروني مجزءاً كالتالي.

<http://www.elwatannews.com/news/details/858>

العسكر يحكمون وزارات مصر "النقل والبيئة الأكثر توظيفاً للواءات الجيش.. والقوى العاملة والتأمينات أقل الوزارات تعييناً للعسكر"

<http://www.elwatannews.com/news/details/856>

خريطة سيطرة العسكر على المحافظات

<http://www.elwatannews.com/news/details/853>

الجيش يسيطر على ماسيرو والشؤون المعنوية والمخابرات أكبر مصدر "للضباط" في مقاعد الإعلام

<http://www.elwatannews.com/news/details/857>

القطاع المصرفي في قبضة الجنرالات

<http://www.elwatannews.com/news/details/850>

المؤيدون: العسكريون يتميزون بالدقة والحزم والانضباط بدرجة تؤهلهم لتولي المناصب المدنية عن غيرهم

<http://www.elwatannews.com/news/details/855>

المعارضون: ثورة يوليو ابتدعت تولى العسكريين للمناصب المدنية.. ونظام مبارك رسخها

<http://www.elwatannews.com/news/details/854>

^{٢٤} نوادي طلائع الجيش والمقاومة وحرس الحدود.

والناشطة السياسية اليسارية)، مجموعة من المقالات التي تصف هذه الظاهرة وتنتقدها، منها "العسكر في مصلحة المياه والصرف الصحي" .. "جمهورية الموز العسكرية" .. "شنب ستالين وعجلة العسكر" .. "سيادة اللواء سيقاتل"^{٢٥} .

علاوة على ما سبق، فقد كان للعسكريين سلطة حصرية على ميزانية الدفاع، والمعونة العسكرية الأمريكية، والشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية دون رقابة برلمانية أو رئاسية أو مجتمعية، وهو ما أدى إلى خلق حالة من الاستقلالية الاقتصادية والمالية والتشريعية للمؤسسة العسكرية، فلم يعد من الدقيق الحديث عنها باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وإنما باعتبارها مؤسسة داخل الدولة، رغم ما يبدو ظاهرياً، من حيث كونها مؤسسة تخضع للسلطة التنفيذية^{٢٦} .

^{٢٥} نشرت المقالات في جريدة "المصري اليوم" في الفترة بين ٢٠١٢ أوائل ٢٠١٣، نوردها كالتالي:

١- جمهورية الموز العسكرية: <http://www.almasyalyoum.com/node/696611>

٢- شنب ستالين وعجلة العسكر: <http://www.almasyalyoum.com/node/708461>

٣- العسكر في مصلحة المياه والصرف الصحي: <http://www.almasyalyoum.com/node/735446>

٤- سيادة اللواء سيقاتل الشعب: <http://www.almasyalyoum.com/node/750506>

٥- العسكر ومعضلة الرئيس الذكر: <http://www.almasyalyoum.com/node/778661>

٦- العسكر ومعضلة المرشح العبيط: <http://www.almasyalyoum.com/node/806051>

٧- دولة قانون وزارة الدفاع: <http://www.almasyalyoum.com/node/822321>

٨. الجيش والاقتصاد في مصر .. لماذا تورط العسكر في القتل؟: <http://elbadil.com/2012/01/18/12301/>

٩. الإرشادات الأولية لإفشال الانقلابات العسكرية: <http://www.almasyalyoum.com/news/details/221146>

١٠. الجيش والاقتصاد في بر مصر:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/3693/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

^{٢٦} وصفت الدكتورة زينب ما حدث في ١٥ يناير بالانقلاب العسكرى الذي تأخر إدراك الثوار له من فرط الفرح. وكتبت في ٢١ يونيو ٢٠١٢ مقالاً بعنوان "الإرشادات الأولية لإفشال الانقلابات العسكرية"، تشرح فيه طريقة إجهاض حكم العسكر بطرق سلمية، المفارقة المهمة في هذا الشأن أن الدكتورة زينب كانت من المؤيدين لانقلاب ٣ يوليو، ولم تكتب بعده أي مقالات في نفس المسار الذي بدأته رغم تطور حجم الظواهر التي تتحدث عنها، وبالأخص ما يتعلق باقتصاديات الجيش. وهو نفس ما حدث تقريباً مع الدكتور أحمد السيد النجار، الاقتصادي الشهير، حيث كتب مقالاً في ١٢ أبريل ٢٠١٢ بعنوان "اقتصاد الجيش بين التحويل ومنطق تفكيك الدولة"، يرد فيه على مقولات "عرقنا" و"سنقاتل"، التي وردت على لسان مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، وينتقد وضعية الجيش الاستقلالية ويدعو إلى مراجعتها في الدستور، ويقدم نقداً موضوعياً مهمًا استفاد منه الباحث كثيرًا في هذه الدراسة. المفارقة أنه كتب مقالاً آخر في ٨ أكتوبر ٢٠١٣ بعنوان "ماذا يريد الغرب من اقتصاد

رابعاً: التبعية للخارج كمقولة تفسيرية للاستقلال في الداخل

لا يمكن قراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر بعيداً عن ملف التمويل الأجنبي الذي تتلقاه المؤسسة العسكرية من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩. تعد مصر من أكبر الدول المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية في العالم إلى جانب إسرائيل^{٢٧}. وتقدم هذه المساعدات في شكل منح تمويل من خلال برنامجين: الأول يسمى برنامج التمويل العسكري الخارجي (FMF)، ويدعم عمليات شراء الأسلحة والخدمات والمعدات الدفاعية الأمريكية، والثاني يسمى برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET)، وهو برنامج لتبادل الضباط العسكريين الأجانب، لتلقي الدراسة والتدريب الفني والتقني في الولايات المتحدة وبعض المراكز الإقليمية التابعة لها.

والبرنامجان اللذان تقدمهما الولايات المتحدة، هما أكثر مصادر المساعدة المالية التي يتلقاها الجيش المصري ثباتاً وحجماً، فبعد قرض عسكري أولي بمبلغ ١,٥ مليار دولار في العام ١٩٧٩ وأخر جرى تخفيضه إلى ٥٥٠ مليون دولار في العام ١٩٨١، استقرت المساعدات العسكرية لمصر منذ العام ١٩٨٧ عند مبلغ ١,٣ مليار دولار من المنح المقدمة في برنامج التمويل العسكري الخارجي، أما التمويل المقدم من برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، فقد تقلب ما بين ٢٠٠ ألف دولار ومليون دولار سنوياً، بمتوسط يقترب من ١,٣ مليون دولار سنوياً، ويقدر إجمالي المساعدات الأمريكية بنحو ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من موازنة القوات المسلحة المصرية و ٨٠٪ من إجمالي معدلات استيراد السلاح لهذه القوات. جدير بالذكر أن مصر لا تتلقى مساعدات نقدية من الولايات المتحدة، بل يتم إيداع المساعدات العسكرية في حساب مصرفي يقدم فوائده في الولايات المتحدة، تستخدمه مصر لدفع تكاليف مشتريات الدفاع التي تشتريها من شركات دفاع أمريكية. وتستند المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر على دعم سياسي داخلي قوي في الولايات المتحدة، إذ أنها توفر عدداً كبيراً من العقود وفرص العمل لصناعات الدفاع الأمريكية^{٢٨}.

الجيش؟" ينتقد فيه تقارير الصحف الغربية التي تتحدث عن تضخم اقتصاد الجيش وسيطرته على ٤٠% من الاقتصاد المصري، ويرى أن هذه التقارير مغرضة تأتي في سياق الهجمة الغربية على مصر بعد ما أسماه "ثورة ٣٠ يونيو" ومحاولة تفكيك الجيش المصري على غرار الجيش السوري والعراقي.

رابط المقالين :

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=865724&eid=46>:اقتصاد الجيش بين التحويل ومنطق تفكيك الدولة

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/235982.aspx>؟اقتصاد الجيش

^{٢٧} تحتل مصر وفق أحدث التقديرات، المركز الرابع بقيمة (١,٥ مليار دولار مساعدات عسكرية واقتصادية) بعد إسرائيل (٣ مليارات دولار)، والعراق (٢,١ مليار دولار) وباكستان (١,٧ مليارات دولار).

^{٢٨} لمزيد من التفاصيل عن المعونات العسكرية الأمريكية، راجع تقريراً صادراً عن الكونغرس الأمريكي في ٣ مارس ٢٠١٥، بعنوان **Egypt: Background**

and U. S. Relations، منشور على الرابط التالي: <http://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>



ولا يمكن فهم تغيير وظائف الجيش ودخوله في المساحات الاقتصادية والمشروعات المدنية بعيداً عن المساعدات العسكرية، إذ إن تمتع القوات المسلحة بدعم مالي أجنبي كبير يختص أساساً بالشؤون العسكرية الفنية، بما تشمله من شؤون تسليح وتدريب قد ساعد على انصرافها إلى العمل المدني، فما يتعلق بالشق العسكري تغطيه المساعدات العسكرية الأمريكية، ومن ثم فلا حاجة للتركيز عليه محلياً، وهو ما أسهم في توسع أنشطة القوات المسلحة في مشروعات مدنية خارج اختصاصها، وهو ما يفسر أيضاً لماذا لم تدخل مصر مجال الصناعات الدفاعية حتى الآن، وهو ما يدحض أيضاً بعض المقولات التي تربط دخول الجيش في مشروعات مدنية بمقولة الحاجة للاكتفاء الذاتي وتغطية شؤون التسليح والأمور العسكرية بشكل مستقل، لا يضعها تحت رحمة الدولة التي تعاني من أزمات لا حصر لها^{٢٩}. ويبدو أن الحاصل هو العكس، إذ إن قصة تحول الجيش للأعمال المدنية قد بدأت مع نهاية السبعينيات، وهي فترة التقارب مع الولايات المتحدة وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وهو نفس العام الذي بدأت فيه الولايات المتحدة تقديم مساعدات عسكرية لمصر بقيمة ١,٣ مليار دولار، وهو نفس العام أيضاً الذي أنشئ فيه جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بقرار رئاسي من السادات رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩، ونصت المادة الأولى لهذا القرار: "ينشأ بوزارة الدفاع جهاز يسمى (جهاز مشروعات الخدمة الوطنية) تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتولى دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام تنفيذاً للعقود التي تبرم بينه وبين هذه الجهات"^{٣٠}.

وراجع أيضاً مقالاً منشوراً على الواشنطن بوست [U. S. to partially resume military aid to Egypt](http://www.washingtonpost.com/world/national-security/us-to-partially-resume-military-aid-to-egypt/2014/04/22/b25f68c6-ca91-11e3-93eb-6c0037dde2ad_story.html)

http://www.washingtonpost.com/world/national-security/us-to-partially-resume-military-aid-to-egypt/2014/04/22/b25f68c6-ca91-11e3-93eb-6c0037dde2ad_story.html

^{٢٩} وهذا القول يعوزه الدقة لأسباب عديدة، أولها أن المؤسسة العسكرية تحصل على مخصصات مالية من الموازنة العامة تتخطى الـ ٤٠ مليار جنيه سنوياً، الأمر الثاني أن عائد هذه المشروعات غير معلوم أوجه صرفه أو إنفاقه نظراً لغياب الرقابة المدنية، وليس سراً أن مصر تعتمد في أمور التسليح منذ معاهدة السلام ١٩٧٩ على المعونة العسكرية الأمريكية (١,٣ مليار دولار) المخصصة لشراء الأسلحة والتدريب العسكري، وليس سراً أيضاً أن مصر لم تدخل مجال صناعة السلاح حتى الآن باستثناءات طفيفة ليست ذات أهمية بالنسبة للعارفين بمجال الصناعات الدفاعية في العالم. وهو ما يجعلنا نعيد النظر في مقولة إن وضع الجيش كمؤسسة مستقلة تعمل في مجالات اقتصادية متعددة يحقق الاكتفاء الذاتي للمؤسسة، بما يجعلها قادرة على توفير احتياجاتها العسكرية.

^{٣٠} صدر القانون من ست مواد كالتالي:

(المادة الأولى)

ينشأ بوزارة الدفاع جهاز يسمى (جهاز مشروعات الخدمة الوطنية) تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتولى دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام تنفيذاً للعقود التي تبرم بينه وبين هذه الجهات.

(المادة الثانية)

يتولى إدارة الجهاز مجلس إدارة يتكون من رئيس وعدد كاف من الأعضاء بحكم مناصبهم في القوات المسلحة ويصدر بتشكيله قرار من وزير الدفاع، ويجوز بقرار من وزير الدفاع أن يضم إلى عضوية المجلس عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من ذوي الكفاءة والخبرة الفنية في مجال نشاط الجهاز وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية.

(المادة الثالثة)

لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال والمشروعات التي يناط به تنفيذها، دون التقيد بالقواعد الحكومية.



اللائق للنظر أن تاريخ إنشاء هذا الجهاز جاء قبل توقيع الاتفاقية بمدة وجيزة (شهرين تقريبًا)، وهي مسألة في منتهى الأهمية للدلالة على التأثيرات السلبية للمعاهدة على وضع الجيش ووظائفه، كما لو كان شرطًا في المعاهدة تفريغ الجيش من مضمونه ووظائفه، وهو أمر مستغرب جدًا في حالة مثل حالة مصر^{٣١}، إذ كيف لدولة يجاورها عدو مثل إسرائيل تدعمه أكبر قوى استعمارية في العالم في ظروف تاريخية متأرجحة بين الهزيمة والانتصار (١٩٦٧-١٩٧٣) (لم توقع اتفاقية فض الاشتباك الثاني إلا في عام ١٩٨٢)، فضلاً عن وجود جزء من أراضيها محتلاً (طابا) ثم تقرر شغل جيشها بالعمل المدني؟

الأمر الثاني: كيف لنفس المؤسسة أن تتلقى منحًا عسكرية من أكبر دولة مؤيدة لإسرائيل التي ما زالت تحتل جزءًا من أراضيها؟. اشتهر للرئيس السادات في ذلك التوقيت مقولتان مهمتان: الأولى: "حرب أكتوبر آخر الحروب"، والثانية: "٩٩% من أوراق اللعبة في يد أمريكا"، ويبدو أن الجيش بدأ يبحث عن وظيفة أخرى غير الحرب انطلاقًا من المقولة الأولى، ثم زادت مساحات التقارب مع الولايات المتحدة وفقًا للمقولة الثانية، حتى صارت مصر ثاني أكبر دولة تحصل على معونات من الولايات المتحدة (١,٣ مليار دولار سنويًا). ومن ثم لا يمكن فهم تغير وظائف الجيش بعيدًا عن علاقته بالولايات المتحدة، كما لا يمكن فهم علاقة الأخيرة بالجيش المصري بعيدًا عن وظائفه الجديدة.

ثلاثية الاستقلال والتبعية والفساد

صاحب تغير الوظيفة والتوجه نحو الاقتصاد، رفض بات لفكرة الرقابة المدنية على أنشطة الجيش، سواء كانت رقابة برلمانية أم مجتمعية أم حتى من أجهزة الدولة الرقابية، مثل الجهاز

ويمثل الجهاز أمام الغير رئيس مجلس إدارته ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضه.

(المادة الرابعة)

تودع حصيلة المشروعات والأعمال التي يتولى الجهاز تنفيذها، في حساب خاص بأحد البنوك التجارية المصرية. ويصدر وزير الدفاع قرارًا بالقواعد التي تنظم الصرف من هذه الأموال بما يضمن حسن تنفيذ الأعمال والمشروعات واستكمال وتطوير القوات المسلحة.

(المادة الخامسة)

يقترح مجلس الإدارة اللوائح الداخلية لتنظيم عمل الجهاز وإدارته ونظام حساباته وشؤونه المالية والإدارية بما يضمن حسن أداء الجهاز للمهام المنوط به تنفيذها ويصدر بهذه اللوائح قرار من وزير الدفاع.

(المادة السادسة)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار، ولوزير الدفاع إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٩٩ (١٥ يناير سنة ١٩٧٩).

^{٣١} وقعت المعاهدة في ٢٦ مارس ١٩٧٩، بينما أنشئ الجهاز في ١٥ يناير من نفس العام.



المركزي للمحاسبات، وقد أسهم هذه الوضع الاستثنائي للمؤسسة العسكرية في تفشي الفساد داخل المؤسسة، بشكل أخذ في التضخم حتى وصل إلى مستوى حرج للغاية، وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٣ حول فساد الجيوش في العالم^{٣٢}. جاء في التقرير الذي نشر في فبراير ٢٠١٣، أن المؤسسات العسكرية في دول الربيع العربي تعاني من فساد مالي كبير، على الرغم من مرور أكثر من عامين على تغيير الأنظمة السياسية القائمة فيها، وجاءت جيوش كل من الجزائر ومصر وليبيا وسوريا واليمن، من بين أسوأ الجيوش على مستوى العالم في الشفافية ومكافحة الفساد.

وحسب التقرير، فإن الأجهزة العسكرية في دول الربيع العربي تنفق الأموال بشكل سري، وتمنح العقود لمقربين ومحسوبين على بعض المسؤولين فيها، وتعرقل جهود التحول إلى الديمقراطية. وقال التقرير إن ٩٩% من موازنة الجيش المصري ما زالت سرية حتى الآن، ولا أحد يعلم أين يتم إنفاق هذه الأموال، فضلاً عن أن العديد من الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها اليمن وليبيا، لا تعلن حتى الآن عن عدد العاملين في جهازها العسكري، أو أعداد من يتلقون رواتب من الجيش^{٣٣}.

وعزا التقرير انتشار الفساد في المؤسسات العسكرية في الدول العربية، إلى انعدام الرقابة والتدقيق من قبل الجهات الرقابية والتشريعية في موازنات الجيوش، ووجدت المنظمة أنه في كل دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، باستثناء الكويت، لا توجد لجنة تشريعية تفحص ميزانية الدفاع، وأنه حتى في حالة وجود هذه اللجنة، فهي لا تتلقى معلومات تفصيلية. وذكر التقرير أنه لا توجد أي دولة في المنطقة لديها رقابة برلمانية قوية أو حتى متوسطة على أجهزة المخابرات، وأنه في أكثر من ٦٠% منها، لا تتاح ميزانية للدفاع على الإطلاق، أو يكون من الصعب الحصول على بيان تفصيلي للإنفاق. ففي مصر - والحديث للتقرير - لا يخضع

^{٣٢} راجع تفاصيل الحالة المصرية في تقرير الشفافية الدولية على الرابط التالي: <http://government.defenceindex.org/results/countries/egypt>

وراجع أيضاً «الشفافية الدولية»: فساد الجيش في مصر وصل لمستوى «حرج»: <http://www.almasyalyoum.com/news/details/282008>

وراجع أيضاً: ترتيب الدول العربية الأكثر فساداً بصفقات التسليح: http://archive.arabic.cnn.com/2013/business/1/29/Defense_deals_transparency

^{٣٣} رتب تقرير المنظمة درجة الفساد في هذا المجال إلى سبع درجات لمقياس بالأبجدية الإنجليزية «A» وينتهي بحرف «F» تتدرج بين خطر منخفض للغاية ثم خطر منخفض ثم خطر معتدل ثم خطر مرتفع وبعدها خطر مرتفع قليلاً ثم خطر مرتفع للغاية وصولاً إلى أعلى درجات الخطر والذي سمي بالخطر الشديد أو الحرج. وخلص التقرير إلى أن مخاطر الفساد داخل الجيوش تتراوح بين "مرتفعة" و"حرجة" في كل حكومات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، التي شملها التقييم وعددها ١٩ حكومة. وحصلت إسرائيل والكويت ولبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة على أعلى تقدير بين دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وإن لم يصل أي منها إلى الأحرف الثلاثة الأولى في المقياس، وكان مستوى مخاطر الفساد فيها "مرتفعاً"، وفقاً للمقياس العالمي. وجاء في ذيل القائمة، كل من الجزائر ومصر وليبيا وسوريا واليمن. وقيمت المنظمة مستوى الفساد في قواتها المسلحة بأنه "حرج" وهو المرادف لحرف «F» آخر الحروف في المقياس.

الجيش للرقابة، وفي سوريا يخضع الجيش بشكل كامل للرئيس بشار الأسد وعائلته، دون أي مساءلة أو محاسبة حول طبيعة الإنفاق. أما في اليمن فيعاني الجهاز العسكري من المحسوبية التي تهيمن عليه بشكل كامل.

اعتمدت منهجية التقرير على طرح ٧٧ سؤالاً تفصيلياً حول المؤسسة العسكرية في كل دولة، وعادة ما تكون الأسئلة في صيغة استفهامية بأداة هل، وتقيم كل إجابة على أربعة مستويات وفق مستوى الشفافية، ثم توضع الدولة على مؤشر مكون من سبعة مستويات، يسمى مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد بالجيوش في العالم. الطريف في حالة مصر، أن المنظمة اعتمدت في الإجابة على بعض هذه الأسئلة على مصادر من داخل الجيش المصري نفسه، ورد ذكرها في التقرير بصيغة "مصدر من القيادات الوسطى تحفظ على ذكر اسمه"، أو "مسؤول عسكري تحفظ على ذكر اسمه"، ما يعني أن الجيش لا يمانع في الحديث عن أمور تخصه مع منظمات أجنبية، حتى لو كان موضوعاً حساساً كالفساد، بينما يجرم تناول هذه الأمور في الداخل من قبل المواطنين المحليين، وعادة ما يشنع بمن يكتب عن ذلك، ويوزع عليهم تهم العمالة للخارج والخيانة للوطن ومحاولات هدم الدولة وإهانة الجيش، وربما يمتد الأمر إلى محاكمات عسكرية. الطريف في الأمر أكثر أن المصادر التي تحدثت مع المنظمة كانت صريحة للغاية، أو مترددة للغاية، لدرجة أن التقرير خرج في النهاية واضحاً مصر في أسوأ مرتبة على المؤشر، مرتبة "الفساد الحرج للغاية".

ورغم أن هذا التقرير قد صدر في عام ٢٠١٣، إلا أن مؤشرات تشريعية قد صدرت مبكراً تثير الشكوك في اتجاه ما ذهب إليه التقرير، ففي ١٠ مايو ٢٠١١، أصدر المشير طنطاوي بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تعديلاً على أحكام قانون القضاء العسكري بإضافة مادة جديدة تنص على اختصاصه الحصري بالفصل في جرائم الكسب غير المشروع المنسوبة لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق فيها بعد تقاعدتهم. ووفقاً لنص المادة رقم (٨ مكرراً) المضافة للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، "يكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لهيئات الفحص والتحقيق المنصوص عليها في قانون الكسب غير المشروع"، كما تختص



النيابة العسكرية في جميع الأحوال دون غيرها، ابتداءً بالتحقيق والفحص، فإذا تبين لها أن الواقعة لا علاقة لها بالخدمة العسكرية، أحالتها إلى جهة الاختصاص"^{٣٤}.

ويبدو أن القلق من المراقبة البرلمانية أو المحاسبية، يشكل إحساسًا عامًا يجمع كل قيادات الجيش بدءًا من طنطاوي وعنان، وحتى السيسي ومجموعة الجنرالات الحالية، وظهر هذا في حوار السيسي (أيام تقلده منصب وزير الدفاع)، مع بعض قيادات الجيش من الصفيين: الأول والثاني، حيث أبدى تخوفه من الوضع الجديد الذي تدخل عليه البلاد بعد الثورة، وبالأخص فيما يتعلق بالدستور الجديد والبرلمان الذي سيطلب مناقشة موازنة الجيش"^{٣٥}.

تأكدت هذه المخاوف في حوارته الانتخابية أثناء الترشح لمنصب الرئاسة، فعندما سئل عن الجيش والرقابة البرلمانية (في حوار مع إبراهيم عيسى وليس الحديدي)، أجاب بضرورة تفرد الجيش بوضع خاص وإبعاده عن الرقابة، ثم أخذ يمدح المؤسسة العسكرية بكلمات عاطفية بعيدة كل البعد عن السؤال. وعندما سئل عن حجم اقتصاد الجيش، هون من الأمر بشدة وقدره بنسبة ٢%^{٣٦}، وهي نسبة تثير الشكوك للغاية إذا ما تمت مقارنتها بتقديرات الخبراء، أو بما هو ظاهر للعيان خاصة بعد ٣ يوليو.

الخلاصة أن هناك تحولات كبرى حدثت لوظيفة ووضع الجيش منذ معاهدة كامب ديفيد وطيلة عهد مبارك، فصار من ناحية مرتببًا بالولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق المعاهدة والمعونة العسكرية واستيراد السلاح، ومن ناحية أخرى يحظى بوضع مستقل في الداخل، يختلف عن أي مؤسسة تابعة للدولة، له ميزانية خاصة، يعمل في أنشطة اقتصادية خاصة، لا يخضع لأي نوع من الرقابة، يستشري فيه الفساد، ويكافئ أعضاءه بعد انتهاء الخدمة بتولي مناصب مدنية في مؤسسات حكومية، كل هذا مقابل الابتعاد عن السياسة والحرب معًا. الملاحظة الأخيرة أن تغيير وظيفة الجيش ومحاولة الاستقلال بوضع داخلي خاص، ارتبط بالتبعية للخارج، فصار الاستقلال قريبًا للتبعية، وهذه النقطة تحديدًا لا تزال بحاجة إلى

^{٣٤} «المشير» يعدل قانون القضاء العسكري ويخصه بالفصل في جرائم «الكسب» لضباط الجيش: <http://today.almasyalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=300906>

^{٣٥} راجع الفيديو كاملاً لتحديث السيسي عن البرلمان والاستجابات منشور على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=WB9MVTR02YE>

^{٣٦} راجع تصريحات السيسي بخصوص حجم اقتصاد الجيش في حوار تلفزيوني على قناة النهار الفضائية بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٤، منشور على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=YIRIGscjRng>

دراسة موسعة (علاقة الجيش بالولايات المتحدة ما بعد ١٩٧٣ وتأثيراتها على وضع الجيش)،
كما صار الفساد قريناً للتبعية والاستقلال.